العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990–2016)

Causal relationship between public spending and economic growth in Algeria, A standard study for the period 1990-2016

كرمين سميرة
جامعة معسكر، الجزائر
rebanisam@yahoo.fr

بقبق ليلى اسمهان
جامعة معسكر، الجزائر
bakbaisma-yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2018/10/27 تاريخ القبول: 2019/07/25

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2016، وذلك من خلال تحليل النظريات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين، والمتمثلة في قانون فاجنر الذي يرى أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العمومي والنظرية الكينزية التي ترى وجود علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق العمومي إلى النمو الاقتصادي، وتم استخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية 5% واختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار السببية لغرانجر، حيث أظهرت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، ومع وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين، مع وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد من الإنفاق العمومي إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم النظرية الكينزية أي أن الإنفاق العمومي يسبب النمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العمومي حسب قانون فاجنر.

الكلمات المفتاحية: إنفاق عمومي، نمو اقتصادي، قانون فاجنر، نظرية كينزية، سببية غرانجر.

Abstract : The purpose of this paper is to examine the causal relationship between public expenditure and economic growth in Algeria during the period from 1990 to 2016, by analyzing the explanatory theories of the relation between the two variables, namely, the Vajner Law, which considers that causation is directed from economic growth to public and theoretical expenditure Keynesians, which see a positive causal relationship from public expenditure to economic growth, used modern standard methods such as the time series stability test at a significant level of 5, the combined integration test of Johansen and the causal test of Ganger, The results have a long-term balance between public expenditure and economic growth, with causal relationship in both directions, with a one-way causal relationship from public spending to economic growth, which supports Keynesian theory, ie, public spending causes economic growth and a causal relationship One direction from economic growth to public spending according to Wagner's law.

Key Words: public expenditure, economic growth, Wagner's law, kinzary theory, causality and granger.

JEL Classification: E62, O43.

* مرسل المقال: كرمين سميرة (rebanisam@yahoo.fr).

المقدمة:

يشكل الإنفاق العمومي جزءا هاما في الدراسات المالية وترجع أهميته للدور الفعال الذي يقوم به في مختلف المجالات، فهو يعكس جوانب هامة في الأنشطة العامة باعتباره الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها الماليهذا من جهة ولما له من آثار على تنمية الطلب الفعال الذي ينجم عنه زيادة الاستهلاك والاستثمار وخلق مناصب شغل ومساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وهذا ما دفع العديد من الدول المتقدمة والنامية في زيادة حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، انطلاقا من القاعدة التي تقول " أن الزيادة في الإنفاق العمومي ينجم عنها زيادة في النمو الاقتصادي"، وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام الواسع من طرف المنظرين الاقتصاديين والباحثين في مجال المالية العامة في القرون الماضية، وتمخضت عنها عدة نظريات وفرضيات لتفسير النمو الاقتصادي، لكنها لقيت جدلا كبيرا من الناحية النظرية، واختلفت الرؤى وتباينت حول طبيعة علاقة التأثير بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، فمنها ما جاء متطابق لرأي فاجنر أي أن العلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد، من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العمومي، وهناك ما تطابق مع الطرح الكينزي أي بأن أي زيادة في الإنفاق العمومي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وهناك رؤية ثالثة توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، وعليه سنحاول الإجابة من خلال هذه الورقة البحثية على الإشكالية التالية: هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وإذا وجدت ما هو اتجاه السببية؟

فرضية الدراسة: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- تحديد طبيعة العلاقة بين متغيري قيد الدراسة أي كل من الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- اختبار الفرضيات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين.
- اختبار قدرة نماذج الاقتصاد القياسي على تفسير العلاقة الاقتصادية للمتغيرين.

أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من الدور الفعال والهام الذي يلعبه الإنفاق العمومي، في تحقيق مستويات متقدمة من النهوض الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل القدرات والإسهامات المحدودة للقطاع الخاص، وأن تحديد اتجاه العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي يساهم في رسم السياسة الاقتصادية في البلدان النامية، ومنها الجزائر حيث يحتل الإنفاق العمومي حصة الأسد من الموارد الاقتصادية.

الدراسات التجريبية السابقة: حظيت العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي بالاهتمام الواسع في الدراسات التجريبية والتحليلية في الدول المتقدمة والدول النامية، فتأرجحت بالاعتماد على مدخلين نظريين أساسين وهما إما تأويل العلاقة إلى قانون واجنر الذي يفيد وجود علاقة ايجابية بين مستوى النمو الاقتصادي وحجم القطاع الحكومي، وكلما زاد الدخل الوطني يزداد معه الإنفاق الحكومي، أو تأويلها إلى النظرية الكينزية التي تفيد أن الإنفاق العمومي يسبب النمو الاقتصادي.

وفيما يلي نتطرق إلى بعض الدراسات التجريبية التي بحثت في العلاقة بين المتغيرين ومن بينها:

– دراسة سالم عبد الله محمد يا سويد (2017): حاول الباحث من خلال دراسته اختبار سببية العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج وجود أثر فعال للإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في اليمن، وأكدت الاختبارات الاقتصادية وجود علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق العمومي إلى النمو الاقتصادي، كما أكدت الاختبارات الإحصائية وجود أثرا معنويا موجبا للإنفاق الجاري الحقيقي والإنفاق الرأسمالي الحقيقي على الناتج المحلي الحقيقي، وتوصلت الدراسة إلى بعض الاقتراحات منها: لتحسين أداء الإنفاق الحكومي لابد من تصحيح الاختلال الهيكلي الذي يؤدي إلى توجيه الجزء الأكبر منه للإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. (ياسويد، 2017، ص ص 211، 240)

– دراسة Jaouad Obad (2016): اهتمت الدراسة بنمذجة العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي في المغرب، وتم تطبيق تقدير (ARDL) للنمذجة ديناميكية الأثر على المدى الطويل والمدى القصير، وقد أظهرت نتائج التقديرات وجود أثر سلبي للإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، وتم إرجاع ذلك إلى الطابع الغير إنتاجي للإنفاق العمومي وهيكله الذي يتميز بثقل الديون بسبب ارتفاع مستوى التعويضات والرواتب.
(Obad, 2016, pp 211-223)

– دراسة ليلية غضبانة (2014): تهدف هذه الدراسة إلى اختبار السببية بين الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي، واختبار مدى صحة قانون واجنر على الاقتصاد الجزائري، وتم استعمال اختبار ديكي فولر موسع (ADF) وتبين أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، وعند تطبيق التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي والناتج المحلي في الجزائر، وأما اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يدعم الفرضية الكينزية، أن الإنفاق العمومي يسبب النمو الاقتصادي، وليس كما يشير إليه قانون واجنر. (غضبانة، 2014، ص ص 71-85)

– دراسة Denis Birundu (2013) : عالج الباحث من خلال هذه الدراسة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في نيجيريا، واستعمل لتقدير النموذج المربعات الصغرى، وباستخدام قاعدة بيانات من 1970 إلى 2012، وعند تطبيق اختبار غرانجر للسببية أظهرت النتائج أن تأثير إيجابي للإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، حيث يكون الإنفاق محدودا في الإنفاق على التعليم والصحة والنقل والاتصالات، في حين يكون التأثير سلبي عند الإنفاق على الزراعة والدفاع والإدارة، وأوصت الدراسة بضرورة التوجيه الفعال للأموال العامة إلى الأنشطة الإنتاجية التي يكون لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي.(Birundu, 2012)

– دراسة Szarowska (2011): حاول الباحث من خلال دراسته تقديم أدلة تجريبية عن دوران الأعمال بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في جمهورية التشيك، وتم استخدام بيانات سنوية من 1995 إلى 2008،

وخلصت نتائج التقدير بوجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين في حين أظهرت نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في جانب الأمن والشؤون الاقتصادية. (Szarowska, 2011,pp 415- 422)

– دراسة Dogan & Tang (2006): حاول الباحث تحديد اتجاه السببية بين الدخل الوطني والإنفاق العمومي، مستعملا فرضية قانون فاجنر لخمسة بلدان اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، تايلاند، ومع أخذ البيانات من 1960 إلى 2002، وباستخدام تطبيق التكامل المشترك تبين عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الدخل الوطني الحقيقي للفرد والإنفاق العمومي الحقيقي للفرد في جميع الدول ما عدا الفلبين، وهذه النتائج تدل أن الإنفاق العمومي لا يلعب دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان الخمسة باستثناء الفلبين.
(Dogan & Tang, 2006, pp 48-58)

– دراسة Zakan Ahmed (2003) : توصل الباحث إلى أن توجيه الإنفاق العمومي إلى البنية التحتية ورأس المال البشري سيكون له تأثير محدود وغير فعال على معدلات النمو الاقتصادي، وعليه لابد من توجيه الإنفاق العمومي نحو القطاعات المنتجة وعلى رأسها القطاع الصناعي. (Zakan, 2003)

– دراسة Muhammad Ali Othman (2002): حاول الباحث من خلال دراسته تبيان العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، مع أخذ البيانات السنوية من 1965 إلى 1996، وباستخدام اختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، أظهرت النتائج بوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العمومي، وهذا ما يتوافق مع قانون واجنر الذي يفيد بأن الإنفاق العمومي يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي. (Muhammad, 2002, pp 105- 144)

بناءا على الدراسات التي تم استعراضها، اتضح لنا أنه هناك جدلية في العلاقة التي تربط المتغيرين، فهناك من توصل إلى إثبات سببية واجنر من لناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العمومي، وهناك من أثبت السببية لفرضية كينز المعاكسة لقانون واجنر، في حين غابت الدراسات التي تثبت العلاقة في كلا الاتجاهين، وكذلك قد تضاربت الآراء فهناك من يرى ايجابية الإنفاق العمومي وهناك من يرى سلبيته، في حين هناك من يرى تأثيره يكون في المدى الطويل والبعض الآخر يرى تأثيره في الأجل القصير. ومن خلال دراستنا هذه سنحاول اختبار صحة قانون فاجنر والنظرية الكينزية في الاقتصاد الجزائري.

1. الإطار النظري للإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي

1.1. مفهوم الإنفاق العمومي والنظريات المفسرة له:

يعد الإنفاق العمومي الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على مزاولة نشاطها الاقتصادي، وسير سياساتها العمومية المقترحة، وقد مر مفهوم الإنفاق العمومي بعدة مراحل تمخضت عنها عدة تطورات كنتيجة لتطور تاريخ الفكر الاقتصادي، واقترن تطور مفهموه بتطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى دولة منتجة، حيث عرف اتساعا في حجمه ونطاق استخدامه، وفيمايلي سنتطرق إلى أهم التطورات الواقعة مع التركيز على المرحلتين التي كان لهما تأثير واضح وبارز في الجانب الطبيعي والهيكلي للإنفاق العمومي:

فبالنسبة للفكر الكلاسيكي القائم على الرفض القاطع لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فقد ارتكز على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه مع توضيح كيفية توزيعه على وظائف الدولة المخولة لها، على أن يكون تحديد حجم الإنفاق العمومي بأقل قدر ممكن وذلك بغية تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع وينبغي ترك أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية لدى الأفراد لقدرتهم على استخدامها بطريقة مثلى من الحكومة. (الوادي، 2007، ص ص 108- 109)

معللين ذلك بوجود اليد الخفية وأن التوازن العام من شأنه أن يحدث بصفة تلقائية في السوق لوجود قوى ذاتية تستطيع التغلب على فترات الركود الطويلة وتحركه إلى التوازن دون الحاجة إلى تدخل الدولة لتصحيح الاختلالات الواقعة في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس أسندت للدولة وظائف تقليدية لتمويلها كالأمن والحماية، والعدالة والدفاع.. بمعنى أن نشاطها الرئيسي حصر فقط في حراسة النشاط الاقتصادي. (درواسي، 2005، ص 38)

وانعكس هذا كله على مفهوم الإنفاق العمومي حيث تم استخدامه في حدود ضيقة متمسكين بالدور الحيادي للدولة حسب قانون ساي، وقد نتج عن هذا قلة أنواعه وانخفاض حجمه، وذلك لاقتصاره على المجالات الاستهلاكية دون الإنتاجية، حيث اقتصر مجال استخدامه فقط في الأغراض المالية والإدارية مبررين ذلك أن أحسن نفقة هي الأقل حجما.

فعدم اعتراف الدراسات المالية التقليدية بما يستطيع الإنفاق العمومي تحقيقه من آثار على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتمسكهم بمبادئهم أدى إلى تأزم الوضع الاقتصادي وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول الرأسمالية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية مع ظهور أزمة الكساد العالمي سنة 1929 أضف إلى ذلك ظهور مبادئ الاشتراكية التي تجسدت منذ الثورة الروسية 1917. (درواسي، 2005، ص 52)

وبهذا خرجت الدولة من مفهومها الضيق، وتخلت عن وظائفها التقليدية الحيادية، وانتقلت إلى دولة متدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أوليت لها مسؤولية إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بعد عجز السوق عن تحقيقه بصفة تلقائية، وبالتالي تغيرت النظرة إلى الإنفاق العمومي بصورة جذرية، فقد تنوع بفضل تنوع وظائف الدولة كمحاربة البطالة، ودعم الفروع الإنتاجية، وإعادة التعمير، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وإعادة

توزيع الدخل...كما تم تزايد الاهتمام بدراسة أنواعه وذلك لاختلاف التأثير لكل نوع عن الآخر، وبالإضافة لهذا فإن تزايد حجمه واتساع نطاق استخدامه كان له أهمية خاصة في دراسة كفاءة استخدام الموارد العامة، وأصبح أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (الوادي، 2007، ص 109)

وأصبح من ضروري على الدولة تعديل سياستها الإنفاقية، كلما تطلب الأمر ذلك، حتى يكون لها آثارا مرغوبة ومتجنبة بذلك وقوع آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة.

أما في ظل الدولة الاشتراكية (المنتجة)، أصبحت الدولة تسيطر على كافة النشاطات الاقتصادية، وذلك لامتلاكها جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج، وقد نتج عن هذا ازدياد في حجم الإنفاق العمومي خاصة الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بفضل اتساع نطاق نشاط الدولة التي كانت تسعى إلى التنسيق والتنظيم بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، لتحقيق التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك، من خلال التوزيع الأمثل لوسائل الإنتاج، منتهجة بذلك خطط شاملة، وعليه يمكن القول أن نجاح الدولة الاشتراكية كان مرهونا بالدرجة الأولى بما ينطوي عليه الإنفاق العمومي من إنتاجية وكفاءة في تنفيذ الخطة المالية. (البركات وآخرون، 1986، ص29)

أما في الدول النامية فتحملت الدولة مسؤولية إحداث التغيرات الهيكلية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان ذلك من خلال إقامة المشاريع العامة لتقديم الخدمات الأساسية كمشروعات البنية التحتية..واستدعى ذلك زيادة حجم الإنفاق العمومي لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة. (الخطيب وشامية، 2007، ص 83)

وعلى هذا الأساس لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف شامل للإنفاق العمومي، بقدر ما كان اختلافهم حول مدى أهميته وتأثيره على النشاط الاقتصادي، وعرف كالتالي:

" النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع الحاجة العامة." (طاقة والغزاوي، 2007، ص33)

" النفقة هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام." (لطفي، 1995، ص182)

" النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، إشباعا للحاجة عامة." (دراز، 1988، ص398)

ويمكن القول أن الإنفاق العمومي هو بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخصا عاما بقصد تحقيق منفعة عامة أي المصلحة العامة، مع إحداث المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع.

2.1. مفهوم النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له:

عرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي أو توسع دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يحقق عبء ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية، (خليفة، 2011، ص 05)، لإشباع حاجات الأفراد المتعددة والمتزايدة من خلال الموارد

المتاحة الناذرة، لذلك يسعى الإنسان إلى السيطرة على الطبيعة وزيادة كفاءة استغلاله لهذه الموارد، بما يلبي الجزء الأكبر من حاجاته التي تتطور بشكل متصاعد مع تطور المجتمعات. (نصر، تاريخ النشر غير مذكور، ص04)

لقد ظهرت العديد من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، والتي تعد قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فبالنسبة للمدرسة الكلاسيكية فقد قسمت المجتمع إلى ثلاثة طبقات رئيسية وهي الرأسماليين والعمال وملاك الأراضي، حيث يوجه دخل العمال إلى الا تهلاك الضروري، بينما يوجه دخل ملاك الأراضي إلى الاستهلاك المظهري وأما دخل الرأسماليين (الأرباح) يوجه للادخار ومن تم إلى الاستثمار الذي يساهم في زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

كما ركزت النظرية الكلاسيكية على أهمية الاستثمار كمحور أساسي في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي، إذ بنا الكلاسيك نظريتهم من جانب النمو الاقتصادي على الإنتاج إخضاعها لمجموعة من العوامل المؤثرة كما ونوعا في الإنتاج مثل التخصيص وتقسيم العمل اللذان يشجعان على الابتكار والإبداع وتحقيق الأرباح ومنه يزيد من تراكم الرأسمال، (القريشي، 2011، ص620)، ويرى آدم سميث أن زيادة ثروة الأمة أو دخل الفرد يحصل نتيجة لزيادة مستوى التخصص مع مرور الزمن، ويرى ريكاردو أن القطاع الصناعي هو المصدر الأساسي للأرباح ومن الممكن تطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة منه على العكس من القطاع الزراعي لأنه يتسم بتناقص الغلة، أما القطاع الزراعي على الرغم من أنه من أهم القطاعات الاقتصادية لكونه يوفر الغذاء للسكان إلا أنه يخضع لقانون الغلة المتناقصة، وجاء هذا الافتراض عند ريكاردو نتيجة لعدم إعطاء أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي ويعطي أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي كالعوامل الفكرية والثقافية والأجهزة الإدارية. (لحبيب، 1985، ص29)

ويرى شومبيتر على أن التنمية عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق تلقائي وغير مستمر وأنها تحدث بشكل قفزات في فترات الازدهار تعقبها انخفاضات حادة في أوقات الكساد. (القريشي، 2011، ص 69)

أما النظرية الكينزية فقد اهتمت باقتصاديات الدول المتقدمة أكثر من اقتصاديات الدول النامية، ويرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد مستوى التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وترجع أهمية النظرية الكينزية كونها قاعدة الانطلاق لنظرية الاقتصاد الكلي الديناميكي نظرا للخصائص التي يتميز بها كالطلب الفعال والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

وقد اهتمت النظرية بالاستثمار لدوره الأساسي في دالة النمو الاقتصادي، إذ أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في الدخل وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولإحداث توازن في الاقتصاد لابد من زيادة الدخل والإنتاج بنفس المعدل بمعنى أنه لا بد من زيادة حجم الاستثمار الصافي الذي يدفع عجلة الإنتاج والدخل نحو التوظيف ولضمان دورة الاستثمار جديدة تعود إلى زيادة التوظيف لابد من حصول نمو في الدخل الحقيقي قادر على استيعاب مخزون كافي لرأس المال.

أما مدرسة اقتصاديات جانب العرض فاعتقدت أن الأزمات التي حدثت في السبعينات من القرن الماضي كانت نتيجة للسياسات التدخلية غير رشيدة من قبل الدولة، حيث قامت بتمويل العجز الموازني عن طريق ضخ كميات

أكبر من النقود مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وظهور التضخم وانخفاض تراكم رأس المال وزيادة معدل البطالة. وترى النظرية بضرورة تدخل الدولة لزيادة سعر الفائدة لامتصاص الفائض النقدي المتداول ورفض السياسات المالية التي تنادي بزيادة الضرائب والتي تؤدي إلى تراجع الادخار والاستثمار والتوظيف، (معتز بالله، 2012، ص170).

2. تحليل العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي:

إن تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى دولة منتجة، جعل من مهامها تتغير وتتسع وبالتالي زيادة إنفاقها العمومي، الذي يستخدم كأداة هامة في يد الدولة لقياس حجم تدخلها في النشاط الاقتصادي وكذا التأثير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، إذ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، وقد حظيت العلاقة باهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بشأن الاقتصادي، حيث كانت محل جدل بين مدرستين رئيسيتين التي تمثل أفكارها الخلفية النظرية لهذه الدراسات:

1.2. قانون فاجنر Adolph Wagner :

يعد الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر (Adolph Wagner)، من الأوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر، حيث لفت انتباهه تزايد الإنفاق العمومي بنمو الناتج الوطني، إذ قام بدراسة تناول فيها تطور الإنفاق العمومي في الدول الأوروبية، وخلصت دراسته باقتراح قانونا عرف " بقانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي" حيث أشار إلى " أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد السكان بحيث لا يقتصر الأمر على الزيادة المطلقة في حجم الإنفاق العمومي بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة الإنفاق العمومي إلى الدخل القومي" (الوادي، 2007، ص 124)، وتجدر الإشارة إلى أن فاجنر من خلال هذا القانون حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العمومي، فاعتمد في تحليله على عامل التصنيع الذي يؤدي حتما إلى اتساع النشاط الحكومي، وحصة الإنفاق العمومي في الدخل القومي، وعليه يمكن للتصنيع أن يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، هياكل قاعدية، التربية، التدخل الاجتماعي.. (قدي، 2006، ص15). وبالتالي تبين أنه هناك "علاقة بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي، حيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أن معدل نمو نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي" (عبد الحميد، 2010، ص 56)

وخلاصة القول أن معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى اتساع النشاط الحكومي، ومن تم الشروع في زيادة نسبة الإنفاق العمومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الكلي، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق العمومي، إذ يتحتم على

الدولة زيادة الموارد المتاحة لتغطية وتمويل الزيادة في الإنفاق بواسطة الموارد الإضافية الناتجة عن النمو الاقتصادي. وهذا ما يتضمنه قانون فاجنر ويمكن توضيحه وفق الشكل البياني التالي:

الشكل 01: "قانون Wagner لتفسير ظاهرة الإنفاق العمومي"

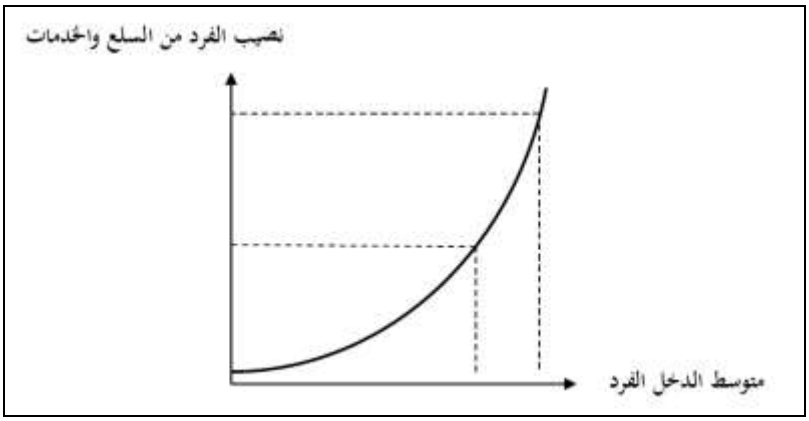

المصدر: (عبد الحميد، 2010، ص 57)

وفقا لفاجنر وجود ثلاثة مبررات تعمل على زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي: (Greco, 2016,p 13)

- الإلحاح على ضرورة التدخل الحكومي من أجل توفير الحماية وإقامة التنظيم اللازم لتطوير المشاريع، ويكون ذلك من خلال توسيع نطاق إدارتها عن طريق تقديم المزيد من الأنشطة السيادية، وهذا ما يدفعها إلى زيادة إنفاقها العمومي.

- نمو الدخل الحقيقي يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد والتوسع في الإنفاق على الخدمات الثقافية والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والتعليم...

- إن التطورات الاقتصادية وارتفاع معدلات التحضر والتصنيع من العوامل التي تتطلب تدخل حكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية كالنقل، الاتصال، الطاقة...، وذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي يتجنبها القطاع الخاص.

ويمكن صياغة قانون فاجنر على النحو التالي: (Sutre, 2011, p 12)

$$G/Y = F\,(Y/N) \text{ مع } dG/dy > 0$$

حيث **G**: تمثل الإنفاق العمومي.

Y: تمثل الدخل القومي.

N : تمثل عدد السكان.

إن مرونة الإنفاق العمومي بالنسبة للدخل القومي أكبر من الواحد، وعليه زيادة نمو الإنفاق العمومي يكون بوثيرة أسرع من الدخل القومي. وقد فرق فانجر بين الوظائف الثلاثة للدولة: (ناشد، 2003، ص ص 61-62)

– الوظيفة التقليدية: قد أرجع سبب زيادة الإنفاق العمومي، إلى أداء الدولة لمهامها كالأمن والدفاع والعدالة، واتجاه الدولة إلى الأخذ بمركزية الإدارة، والتوسع في استخدام الآلات وقمع الاضطرابات الداخلية.

– الوظيفة الإنتاجية: إن الرغبة الدولة في مواكبة التقدم التقني، والأخذ بنظام المؤسسات بدلا من الشركات المساهمة، تلجأ إلى زيادة إنفاقها العمومي نتيجة تزايد الوظيفة الإنتاجية.

– الوظيفة الاجتماعية: حيث أرجع فانجر سبب تزايد الإنفاق العمومي، إلى الرغبة في الحد من الاحتكارات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعدم استفادة كافة الفئات الاجتماعية من نتائج النمو الاقتصادي.

2.2. النظرية الكينزية:

أما بالنسبة للفكر الكينزي الذي ظهر على يد الاقتصادي **John Maynard Keynes** وذلك بعد أزمة الكساد التي اجتاحت العالم عام **1929**، مما استلزم إعادة النظر في مبادئ النظرية الكلاسيكية، وذلك بعد فشل السوق في تحقيق التوازن العام، إذ تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، عن طريق نفقاتها العامة، لتصحيح الاختلالات الواردة في السوق، ومن تم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. (زهير والخطيب، 1997، ص ص 40- 41).

ويرى كينز أن علاج أزمة الكساد تكون من خلال استعمال الإنفاق العمومي، وذلك انطلاقا من أن الطلب يخلق العرض، إذ يساهم في زيادة الطلب الكلي، الذي بدوره يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج والاستثمار والتشغيل..، وعليه ينجم عن ذلك تحقيق معدلات نمو مثالية في الأجل الطويل (قريشي، 2008، ص151)، ويكون ذلك من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق العمومي على زيادة الدخل القومي، وبالتالي يرى كينز في توجهه أن العلاقة تتمثل في أن الإنفاق العمومي يسبب النمو في الدخل القومي، ويمكن اعتباره كمتغير خارجي، وارتكز في طرحه لفرضيته على أربعة قطاعات اقتصادية، موضحا أن شرط التوازن يكون عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي، ويمكن توضيحه وفق العلاقة التالية: $\mathbf{Y=C+I+G+X-M}$

C: الاستهلاك الخاص، I: الاستثمار، G: الإنفاق العمومي، X–M: صافي الصادرات

ومن الواضح أن الإنفاق العمومي أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فإن أي زيادة في الإنفاق العمومي ينجم عنها ارتفاع في الدخل المعتمد على آلية المضاعف.

3. التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة:

الشكل 02: " تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"

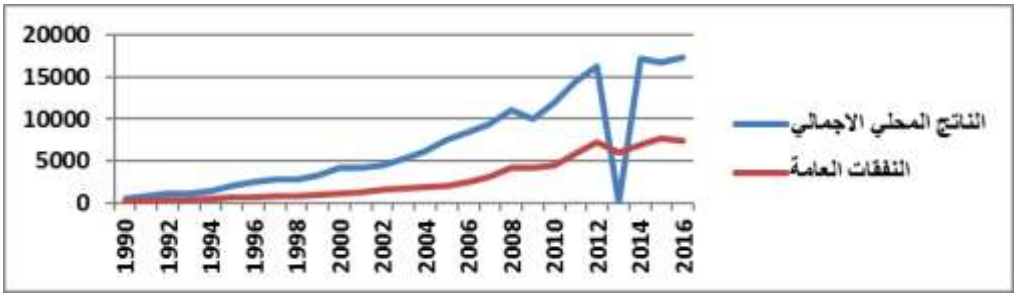

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

- **ONS** : office national des statistique(comptabilité national) rétrospective statistique 1962-2011, p260.

- Rapport annuel de banque d'algerie : 2012-2013-2014-2015-2016.

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ ارتفاع الإنفاق العمومي، الذي انتقل من 142.54 مليار دينار سنة 1990 إلى 589.085 مليار دينار سنة 1995، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدر ب 41.14%، وصاحبه ارتفاع في نسبة الإنفاق العمومي إلى إجمالي الناتج المحلي إجمالي الحقيقي من 25.71 إلى 29.38%، وعرفت المرحلة بمرحلة الاستعداد الائتماني حيث تضاعف حجم الإنفاق العمومي حوالي ثلاثة مرات وفي المقابل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 554.4 مليار دينار إلى 2004.99 مليار دينار، ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي.

ولكن بداية من سنة 1996 عرف الإنفاق العمومي انخفاضا حادا، حيث بلغ نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 28.19 % ، وهذا راجع إلى تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، والرامية إلى تقليص الإنفاق العمومي ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، وليعود سنة 1999 إلى الارتفاع التدريجي حيث بلغت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي إلى 31.84% ، ويمكن تفسير ذلك إلى عمليات الإصلاح المالي التي قامت بها الدولة، وكذا انتهاج الدولة لسياسة انفاقية توسعية إثر انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث حقق رصيد الموازنة العامة فوائض مالية ضخمة مقارنة بالسنوات الماضية، وسميت الفترة بزمن البحبوحة المالية، نظرا للارتفاعات الخيالية لأسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل الواحد في سنة 2008 إلى 94.1 $، ما جعل الدولة تهتم بالقطاعات ذات الأولوية مثل المحروقات والصناعة والفلاحة والسياحة والاستثمارات الكبرى، وعرف أيضا الناتج المحلي الإجمالي تطورا كبيرا خلال هذه الفترة، حيث انتقل من 3248.20 مليار دينار سنة 1999 إلى 11077.10 مليار دينار سنة 2008، لكن بداية من 2009 تراجع نسبته نتيجة للأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسواق النفط وانعكست بالسلب على أسعار النفط وتميزت الفترة بالركود الاقتصادي للدول المتقدمة وتقلص النشاط الاقتصادي في الدول النامية، أما الإنفاق العمومي فقد شهد نموا بوثيرة مرتفعة حيث سجل في سنة

2014 حوالي 6995,7 مليار دج، ويرجع ذلك لمواصلة الدولة تطبيق المخططات التنموية لإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث قامت بتطبيق البرنامج الخماسي وذلك لتوطيد النمو، وذلك من 2010 -2014 وبالرغم من التذبذب الذي شهدته الإيرادات الجبائية بعد 2009 إلى جوان 2014، حيث عرفت انخفاضا شديدا لم تعرفه من قبل، وذلك لانهيار الكبير لأسعار النفط، واستمر الوضع على حاله إلى غاية 2016، والذي يترجم بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة، ومنه تتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات.

وفي الأخير يمكن القول بالرغم من شدة أثر الصدمة الخارجية في جوان 2014، إلا أن النمو الاقتصادي استمر في الارتفاع بنفس الوثيرة، وتعود أسباب التراجع في معدلات النمو الاقتصادي هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا.

وعليه فالنتائج موجبة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ترجع أساسا لقطاع المحروقات، ومنه يبقى النمو الاقتصادي ما يزال هشا، لأنه لم يكن وليد القطاعات الإنتاجية، وبالتالي فهذا النمو الاقتصادي مصيره مرتبط بأسعار النفط على المستوى الدولي، وكذلك تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي لم ينعكس على مستوى المعيشي.

4. النموذج القياسي

- أولًا علينا تحديد أهم المتغيرات المستهدفة في هذه الدراسة القياسية:

– نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الإجمالي ويرمز للسلسلة بالرمز **g**.

–متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز للسلسلة بالرمز **gdp**

– ملاحظة: نظرا لعدم تجانس البيانات الخاصة بالمتغيرات، حيث نجد أن البعض مقدر بالملايير، في حين أن البعض الآخر مقدر بالنسب المئوية، سنضطر إلى إدخال اللوغاريتم العشري حتى تسهل الدراسة، وعليه فإن السلاسل الجديدة التي تشملها الدراسة هي:

$$\mathbf{Lng} = \alpha + \beta \frac{Lngdp}{N} + \mathbf{£}$$

–الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج:

الشكل 03: "تطور الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990–2016)"

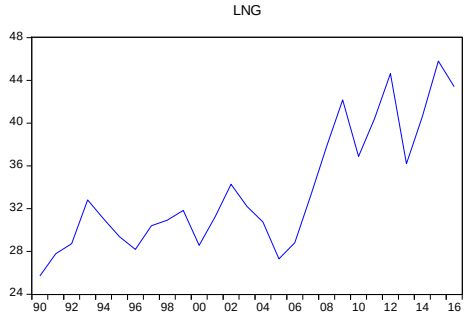

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على Eviews 8 .

الشكل 04: "تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990– 2016)"

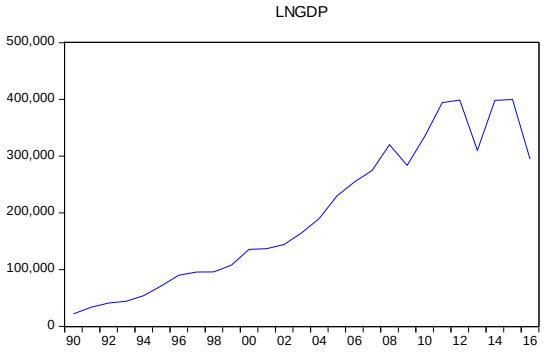

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على Eviews 8 .

نلاحظ من خلال الأشكال البيانية لسلاسل الزمنية وجوذ تذبذبات وانحناءات بيانية، وهذا ما يدل على وجود جذر الوحدة، وبالتالي السلاسل الزمنية غير مستقرة، وهذا ما يدفعنا إلى إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

– **دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:** باستعمال برنامج Eviews 8 وبتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، تظهر لنا النتائج على النحو التالي:

الجدول 01: "نتائج تطبيق اختبار (ADF)"

المتغير		Level			1st difference		
		T stat	T tab	prob	T stat	T tab	prob
Lng	T+c	-3.19	-3.63	0.111	-3.78	-3.60	0.034
	C	-0.15	-2.98	0.93	-3.72	-2.98	0.010
	None	-0.92	-1.95	0.30	-3.64	-1.95	0.0008
Lgdp	T+c	-0.55	-2.03	0.55	-4.54	-3.60	0.0069
	C	-0.03	-2.98	0.94	-4.64	-2.98	0.0011
	None	2.18	-1.95	0.99	-3.62	-1.95	0.0008

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج eviews 8.

من خلال نتائج ديكي فولر الموسع، المبين في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن المتغيرات التي هي محل الدراسة (Lng- Lngdp)، عند المستوى كانت القيم الإحصائية أكبر من القيم الجدولية، وأن القيم الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه نقبل الفرضية العدمية التي تدل على وجود جذر الوحدة، وأن كل السلاسل غير مستقرة عند المستوى، وعند إجراء الفرق الأول، يتبين لنا أن القيم لإحصائية أقل من القيم الجدولية، وأن القيم الإحتمالية هي أقل من مستوى المعنوية 5 %، وعليه نرفض الفرضية العدمية التي تدل على وجود جذر الوحدة، ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن السلسلة مستقرة في الفرق الأول، أي من الدرجة الأولى، ونأخذ النموذج الأول الذي يحتوي على الثابت والاتجاه في كلا المتغيرين.

- اختبار التكامل المتزامن: بما أن كلا السلسلتين (Lng- Lgdp) مستقرتين في نفس الدرجة I(1)، كما بينها اختبار ADF، فهناك إمكانية لوجود تكامل مشترك ومتزامن في المدى الطويل بين السلسلتين، وسنستعمل اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen) ، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول 02: "اختبار الأثر"

Date: 11/08/18 Time: 13:37
Sample (adjusted): 1990 2016
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: Lng Lgdp
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.667578	72.97880	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.405379	23.41811	15.49471	0.0026
At most 2	0.000571	0.025682	3.841466	0.8726

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على Eviews8.

– تشير نتائج اختبار الأثر أن القيمة الاحتمالية للأثر أكبر من القيمة الحرجة عند 0,05، والقيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا ما يفسرعلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

الجدول 03: "اختبار القيمة العظمى"

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.667578	49.56069	21.13162	0.0000
At most 1 *	0.405379	23.39243	14.26460	0.0014
At most 2	0.000571	0.025682	3.841466	0.8726

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على Eviews8.

– تشير نتائج اختبار القيمة العظمى أن القيمة الاحتمالية للقيمة العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند 0,05، والقيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

– من خلال نتائج اختبار الأثر والقيمة العظمى يتبين لنا أن وجود تكامل مشترك ومتزامن بين المتغيرين، وهذا يدل وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

–اختبار جرانجر للسببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي: قبل تطبيق اختبار جرانجر لإيجاد اتجاه العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، نقوم بتحديد درجة التأخر بالاعتماد على معايير Aik- Sc، وكانت

النتائج توضح أن درجة التأخير تشير إلى أصغر قيمة محددة لدرجة الإبطاء بالنسبة لمعاييرAik- Sc والتي حددت بـ (3)، حسب ما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 04: قيم (Aik – Sch) لفترات الإبطاء المتتالية

	1	2	3	4	5
Aik	-4.35	-5.13	-2.13	-6.11	-5.88
Sc	-4.66	-4.56	-2.01	-5.35	-5.02

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على Eviews8.

وبعد أخد درجة الإبطاء 3 نتحصل على نتائج اختبار جرانجر للسببية في الجدول التالي:

الجدول 05: "نتائج اختبار السببية لجرانجر بين الإنفاق العمومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي"

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/09/18 Time: 14:13
Sample: 1990 2016
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNGDP does not Granger Cause LNG	25	4.4515	0.0099
LNG does not Granger Cause LNGDP		2.98658	0.0342

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews8 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أقل من 5 %، وأن القيمة الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2.85 عند مستوى معنوية 5 %. وعليه نقبل الفرضية التي مفادها وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العمومي، وهذا ما يدعم قانون فاجنر.

ونلاحظ أيضا أن القيمة الاحتمالية أقل من 5 %، وأن القيمة الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2.154 عند مستوى معنوية 5 %. وعليه نقبل فرضية التي مفادها وجود علاقة سببية التي تتجه من الإنفاق العمومي إلى النمو الاقتصادي، وهذا ما يقتضيه الطرح الكينزي.

وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة سببية في الاتجاهين، وكل من الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي تربطهما علاقة طويلة الأجل.

الخاتمة:

خلصت نتائج الدراسة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في كلا الإتجاهين، وهذا ما يدعم الطرح الكينزي وقانون فاجنر، وبالرغم أن اتجاه السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العمومي كان أشد تأثيرا كما يتضح من اختبار غرانجر للسببية حيث أن الاحتمال الحرج ضعيف (0.99%) ويقع بعيدا عن منطقة قبول فرضية العدم، وهذا بخلاف الاحتمال الحرج الخاص بالفرضية الثانية حيث أنه كبير نسبيا

(3.42%) وهو قريب جدا من منطقة القبول الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود سببية من الإنفاق العمومي إلى النمو الاقتصادي، ويبدوا أن السياسة المنتهجة في الاقتصاد الجزائري حاليا ذات نزعة كينزية والمتمثلة في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، باستعمال الإنفاق العمومي كوسيلة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك انطلاقا من قانون الطلب يخلق العرض، حيث أن الزيادة في الإنفاق العمومي من شأنها أن تزيد في الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي، وهذا ما ينعكس ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي، لكن عند تتبع الوضع الاقتصاد الجزائري، نرى أنه اقتصاد ريعي ويعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات الجبائية، والمرهونة في حد ذاتها بتقلبات أسعار البترول، وعليه يتأثر حجم الإنفاق العمومي نحو الزيادة أو النقصان، وبالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو الذي يوجه ويحدد حجم الإنفاق العمومي في الجزائر، أي أن انتهاج لسياسات انفاقية توسعية تكون من خلال زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل الإنفاق العمومي عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس ينبغي على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياستها المنتهجة في الوقت الراهن، وتتجنب التوسع الغير مبرر، خاصة أن هذا التوسع غير مرجح بأن يؤدي إلى نمو الاقتصاد الجزائر بشكل فعال، ولا بد من العمل على البحث عن استراتيجيات جديدة من خلال وضع سياسات اقتصادية موجهة لجانب العرض بدلا من الطلب، لتنشيط الجهاز الإنتاجي، وجعله مرنا، ولكي ينعكس بالإيجاب على النمو معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

- أحمد زهير وخالد الخطيب، (1997). المالية العامة، دار زاران للنشر والتوزيع، الأردن.
- حامد عبد المجيد دراز، (1988). مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، (2007). اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، بيروت.
- مسعود درواسي، (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- ربيع نصر، (تاريخ النشر غير مذكور). رؤية النمو الاقتصادي المستدام، جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا، دمشق.
- سالم عبد الله محمد يا سويد،(2017). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990- 2014، مجلة الأندلس، العدد 17، المجلد 18
- سوزي عدلي ناشد، (2003). المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
- طاقة محمد وهدى الغزاوي، (2007). اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، بيروت.
- عبد الفتاح معتز بالله، (2012). الأسس الفلسفية للوظيفة التوزيعية للدولة، بيروت.

- عبد الكريم صادق البركات وآخرون، (1986)، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت.
- على لطفي، (1995). المالية العامة (دراسة تحليلية)، مكتبة عين الشمس، مصر.
- عايب وليد عبد الحميد، (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي– دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت.
- قدي عبد المجيد، (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقييمية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية.
- ليلية غضبانة (2015) . العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990–2012، المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية، مجلد 2، العدد1.
- محمود حسين الوادي، (2007). مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- محمد ناجي حسن خليفة، (2001). النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر.
- مدحت القريشي، (2011). التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- مدحت قريشي، (2008). تطور الفكر الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن.
- Muhammad. A.O.(2002).Time series Analysis of the relation ship between government expend detour and gdp in the kingdom of saudi arabia j king saoud univ- vol 14 .
- Birundu. D., (2014). The relation Ship between public expenditure composition and economic grouth in kenya, university nairobi.
- Dogan, E. & Tang, T. C. (2006). Government expend and national income: causality test for five south east asia countries International business and economics research journal, vol 5, n° 5, Malaysia.
- Greco. G, (2016). Les facteurs d'évolution des dépenses publiques application au cas de la Belgique, Mémoire de fin d'études, Ecole de gestion de l'université de liège .
- Obad. J., (2016). L'impact des dépenses publiques sur la croissance economique au maroc, Application de L'approche ARDL, International journal of innovation and applied studies, vol 16 n° 2 .
- Sutre. L, (2011). Finances Publiques, Université Montesquieu Bordeaux IV .
- Szarowska. I, (2011). Relationship between government spending and economie grouth in the czech republic,acta universitatis agriculturae et silviculturae mendelianae brunensis,vol 1, n° 7.
- Zakan. A, (2003). Dépenses publiques Productives croissance a long4 thème et politique économique, essai d'analyse économétrique appliqué ou cas d'Algérie, Thèse doctorat d'état, Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université d'Alger.